الأمم المتحدة S/2016/1109

مجلس الأمن

Distr.: General
23 December 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٦ (٢٠١٦)، الذي مدَّد المجلس بموجبه ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وطلب إليَّ موافاته، كل ٩٠ يوماً، بتقرير عن تنفيذه. ويُقدِّم التقرير معلومات مستكملة وتحليلاً للنزاع والوضع السياسي وبيئة العمل في دارفور، بما في ذلك التحديات الرئيسية التي تعترض التنفيذ الفعال للولاية خلال الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويعرض التقرير أيضاً الخطوات التي اتخذتها العملية المختلطة في سبيل تحقيق النقاط المرجعية، ويقدم معلومات مستكملة عن نقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري وعن وضع استراتيجية للخروج.

ثانيا - ديناميات النزاع والحالة الأمنية

٢ - لم يحدث في دارفور أي نزاع مسلح كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن الوضع ظل متقلباً بسبب عدم إحراز تقدم نحو إبرام اتفاق شامل يعالج الأسباب الجذرية للعنف. وتضاءلت أعمال القتال التي خاضتها الحركات المسلحة نتيجةً للهجمة التي شنّتها عليها قوات حكومة، مما جعل دائرة التمرد المسلح تنحصر في جزء صغير من جبل مرة، ولأثر الموسم المطير على تنقّل القوات العسكرية. ووقع عدد أقل من الاشتباكات القبلية مقارنة بما حدث في السنوات السابقة. غير أن الحالة الأمنية العامة تأثرت بالمنافسة الموسمية والمنازعات المستمرة على الأراضي والمياه والموارد، إضافةً إلى انتشار الأسلحة والإفلات من العقاب اللذين ما زالا يؤججان حدة التوترات والنزاعات بين القبلي. ووردت تقارير تفيد

281216 281216 16-22321 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بارتكاب الجماعات الإجرامية المنظّمة والمليشيات أعمالا إجرامية وانتهاكات لحقوق الإنسان ضد المدنيين، بمن فيهم النازحون، وشنّ عدد من الاعتداءات على القوات العسكرية والشرطية.

القتال بين القوات الحكومية والحركات المسلحة

٣ - أعلن رئيس السودان عمر حسن أ. البشير، في كلمته خلال الجلسة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني التي عُقدت في الخرطوم في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، تمديد وقف الحكومة لإطلاق النار من جانب واحد في دارفور والمنطقتين. وقد جاء الإعلان في أعقاب ادعاءات الحكومة بأنها بسطت سيطرتها على جبل مرة في إطار العملية العسكرية التي تنفذها منذ بداية عام ٢٠١٦، وانتهاء النزاع في دارفور في أيلول/سبتمبر. ونتيجةً للخسائر في الأراضي التي تكبّدت حركات التمرد المسلح في دارفور خلال العملية، إضافةً إلى انقساماتها الداخلية، فقد انحصر وجودها هناك في مقاتلين من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد ضمن بقعة أرضية ضيقة داخل منطقة غرب جبل مرة.

٤ - وأفادت عدة تقارير أن الأفراد الموجودين من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد يتألفون من مجموعات صغيرة متنقلة من المقاتلين العاملين في شرق وجنوب غرب منطقة سارونق، الواقعة في شمال شرقي نيرتيتي بوسط دارفور. وقد اعتبرت الحكومة عمليات جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في هذه المنطقة محاولة من هذه الحركة المسلحة، خاصة قائدها عبد الواحد نور، لإظهار أن لها أهمية سياسية مستمرة في خضم خسائرها العسكرية وانقسامها الداخلي، وليس عمليات عسكرية يمكن أن تستمر. وعلى الرغم من أن قيادة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد قد نفت علناً أي إضعاف للحركة المسلحة، ففي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع ٢٢٢ من أعضائها بزعامة قائد سابق في منطقة سارونق، اتفاقاً للسلام مع حكومة وسط دارفور في كورون بجنوب قولو. ونصّ الاتفاق على ترتيبات أمنية وتقاسم للسلطة والتزاماً من الحكومة بتقديم المساعدة الإنمائية إلى المنطقة. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، قيل إن أعضاءً من هذا الفصيل المسلح قد وصلوا إلى الخرطوم للتوقيع على الوثيقة الختامية للحوار الوطني. ووقّع كذلك ١٦ شخصا يدعون انتمائهم إلى جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، من منطقة جبل سي، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اتفاقاً للسلام مع حكومة تلك الولاية.

٥ - وعلى الرغم من انحصار جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في منطقة محدودة في جبل مرة، فقد قيل إنه هاجم القوات المسلحة السودانية في سارونق في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، مما أدى إلى إصابة ١٦ جندياً بجروح. ورداً على ذلك، قيل إن الجيش قام، في

٤ كانون الأول/ديسمبر، بإطلاق نيران مدفعيته على مواقع تابعة لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في منطقة نيرتِتي. و لم يتسنّ للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التحقق من تلك التقارير أو من أثر القتال، بسبب تمادي الحكومة في منعها من الوصول إلى المنطقة.

٦ - ولم ترد أي أنباء عن وقوع قتال بين قوات الحكومة وحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥ ونيسان/أبريل ٢٠١٦، على التوالي. وفي أعقاب إعلان الرئيس عن وقف لإطلاق النار، أعلنت الحركتان المسلحتان، المنتميتان إلى تحالف ''الجبهة الثورية السودانية''، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر وقفهما الانفرادي لأعمال القتال لمدة ستة أشهر لأغراض الأعمال الإنسانية. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، في أعقاب استمرار ورود تقارير تفيد بوجود حركات مسلحة دارفورية في جنوب السودان، أوعز رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، إلى أجهزة الأمن والقوات المسلحة في بلده بأن تكفل إبعاد أي حركات تمرد مصدرها السودان من جنوب السودان ومنعها من العمل انطلاقاً منه حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

٧ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً تدعي فيه أن القوات الحكومية استخدمت أسلحة كيميائية ضد المدنيين، علاوة على أنها ارتكبت انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في إطار عمليتها العسكرية في جبل مرة منذ بداية عام ٢٠١٦. إلا أن الحكومة نفت تلك الادعاءات نفياً قاطعاً فقالت إنها غير ذات أساس، مؤكدةً أنها لا تحوز أياً من هذه الأسلحة وأن منشآتها الصناعية، سواء العسكرية أو المدنية، تظل مفتوحة أمام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق فيها. وبعد أن درست المنظمة الادعاءات التي وردت في التقرير، أوضحت، في بيانها الأول، أنه بدون تقديم مزيد من المعلومات والأدلة المتاحة يتعذّر في هذه المرحلة استخلاص أي استنتاج في هذا الصدد. و لم تعثر العملية المختلطة على أي أدلة على استخدام الأسلحة الكيميائية في جبل مرة. وفي الوقت نفسه، تُمنع البعثة من الوصول دون قيود إلى مناطق النزاع تلك. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وجّهت إدارة مخيم ''الحصاحيصا'' للنازحين طلباً إلى المجتمع الدولي تدعوه فيه إلى إيفاد فريق تفتيش للتحقيق في استخدام الحكومة لأسلحة كيميائية وأسلحة أخرى.

النزاعات المحلية والعنف القبلي

٨ - شهدت فترة الأشهر الثلاثة الماضية عدة اشتباكات قبلية بسبب النزاعات على سبل الوصول إلى الأراضي والموارد خلال موسمَي الهجرة والزراعة وحوادث سرقة الماشية، التي

تفاقمت إلى حد كبير بسبب عدم سيادة القانون والافتقار إلى المؤسسات القضائية، وانتشار الأسلحة. وفي ظل هذه الأجواء، واصلت حكومات الولايات والإدارات المحلية والقيادات التقليدية جهودها المبذولة لمنع هذه الحوادث والتصدي لها باتخاذ التدابير الأمنية اللازمة، والتعاون مع أصحاب المصلحة، وتسهيل إبرام اتفاقات وقف الأعمال العدائية، وعمليات المصالحة.

٩ - وفي جنوب دارفور، وردت تقارير تفيد باشتداد حدة التوترات، مع استمرار موسَمَي الهجرة والزراعة، في محلّيتَي بورام وقريضة. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اندلعت اشتباكات بين أفراد من قبيلتي الفلاتة والسلامات نتيجةً لسرقة مواشيهم، في منطقتَي واد هجام والنضيف قرب محلّية بورام، أدت إلى وفاة ١٠ أشخاص. وإضافةً إلى إيفاد قوات إلى هذه المواقع للحيلولة دون مزيد من تصعيد القتال، شكّلت الحكومة لجنة للسلام تضم إدارات أهلية من القبيلتين والسلطات المحلية سعياً إلى تسوية منازعاتهما على سبل الوصول إلى الموارد وضمان تنفيذ الاتفاق الذي وقعتاه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، خلفت اشتباكات بين قبيلة الهبانية، بدعم من الفلاتة حسب إفادات، ورُعاة من قبيلة السلامات نشبت بسبب سرقة مواشي في بلدة ميريفين، جنوب غرب بوران، مقتل ستة أشخاص من قبيلة الهبانية وأربعة من قبيلة السلامات. و لم تتسع رقعة العنف إلى ما أبعد من ذلك عقب إيفاد قوات حكومية إضافية والتزام الزعماء المحليين بالتعامل مع الحوادث المعنية على أنها أعمال إجرامية.

١٠ - وفي بلدة قريضة، وفي أعقاب محاولة مسلّحين من قبيلة الرزيقات اغتصاب فتيات من قبيلة المساليت في منطقة أم شرانه، نشبت اشتباكات بين القبليلتين في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر أسفرت عن مقتل أربع أشخاص من الرزيقات وشخصين من المساليت. وقام ناظر قبيلة الرزيقات بزيارة إلى المنطقة من قبيلة الضعين لترع فتيل التوترات ومنع زيادة التعبئة في صفوف قبيلته، بينما تعاونت السلطات المحلية مع المساليت للغرض نفسه. غير أن مزارعين من المساليت قتلوا، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، فردين من رُحَّل الرزيقات بعد ادعاء قيامهما برعي ماشيتهما في مزرعة تقع في ديماسويا بجنوب قريضة. وفي يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت عناصر من الرزيقات بشن هجمات انتقامية في منطقتَي جوغانة وديماسويا خلّفت مقتل ٢١ شخصاً آخرين من الرزيقات و ١٠ أشخاص من المساليت، فبلغ بذلك العدد الإجمالي للقتلى ٢٧ شخصاً من قبيلة الرزيقات و ١٢ من قبيلة المساليت. وفي أعقاب اجتماع عقدته السلطات المحلية والإدارات الأهلية في نفس اليوم، اتُّفق

على أن يغادر جميع الرعاة من الرزيقات البلدة حتى نهاية الموسم الزراعي في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وأن يُعقد اجتماع مصالحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

١١ - وفي غرب دارفور، أدى نزاع مستمر حول دفع ديَّة عن أعمال قتل خلال حوادث سرقة وقعت من قبل إلى وقوع اشتباكات بين قبيلة الزغاوة وفخذة عشيرة أولاد زيد من قبيلة الرزيقات الشمالية في منطقة كلبس الواقعة على الحدود السودانية مع تشاد، في ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أدت إلى مقتل ١٦ شخصاً وعمليات اختطاف من الجانبين. وردّ حاكم ولاية غرب دارفور والقوات المشتركة بين السودان وتشاد على الموقف بسرعة لوقف العنف. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وبالتعاون مع السلطات التشادية المحلية، يسّروا عقد مؤتمر للمصالحة بين القبليتين اتفق فيه الطرفان على تبادل المختطَفين. غير أن القتال استؤنف في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر عندما هاجم أفراد من فخذة عشيرة أولاد زيد عناصر من قبيلة زغاوة قرب منطقة بيريك، الواقعة في الجانب الأخر من الحدود في تشاد، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص، من بينهم جندي تشادي. وفي خضم دعوات القبيلتين إلى الانتقام وورود تقارير عن التعبئة في صفوفهما، فإن الوضع في منطقة جبل مون ما زال متوتراً.

١٢ - وفي ما يتعلق بالقتال القبلي في شرق دارفور، نظمت الحكومة محادثات منفصلة مع قبيلتَي الرزيقات الجنوبية والمعاليا في الخرطوم في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر، إلا أنها لم تحقق مزيداً من التقدم في سبيل تسوية نزاعهما على الأراضي والموارد في منطقتَي عديلة وأبو كارنكا. ولذلك، لا تزال التوترات بين القبيلتين شديدة. ففي يومَي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل شخصان من قبيلة المعاليا عقب سلسلة من حوادث سرقة الماشية في منطقة أبو كارنكا. وقد منع المزيد من التصعيد بفضل تدخل حكومة الولاية وقادة القبيلتين على وجه السرعة، مما أفضى إلى إبرام اتفاق بينهما في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر نص على دفع تعويضات.

١٣ - وفي شمال دارفور، اشتدت التوترات بين نازحين ينتمون إلى قبيلة الفُور وبين أفراد من قبيلة الرزيقات الشمالية في منطقة سورتوني بعد هجمات شنّتها هذه الأخيرة على هؤلاء النازحين، بما في ذلك على موقع تجمّعهم، في أيار/مايو، وفي ظل اتهامات لأفراد من قبيلة الفور بسرقة الماشية وإتلاف المحاصيل، بمن فيهم عناصر تابعة لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، منع قادة الرُحَّل المحليون النازحين من الوصول إلى مكان البئر الذي يقع في المنطقة. وقد رُفع الحصار في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر بعد عمل العملية المختلطة مع القادة المحليين في منطقتَي كبكابية وسورتوني. وتمادى الرحّل في عرقلة

الحركة التجارية على امتداد الطريق بين كبكابية وسورتوني. ولم تُكلّل عملية المصالحة بقيادة الحكومة المنظَّمة عن طريق لجنة منع إتلاف المحاصيل وإدارة النزاع في كبكابية بالنجاح حتى الآن.

العنف الموجه ضد النازحين

١٤ - كان النازحون هدفاً لما عدده ٢٠١ من الجرائم التي خلّفت ٢٦ قتيلا في صفوفهم. وهم يُنسبون معظم هذه الجرائم إلى أفراد قوات الأمن الحكومية أو المليشيات الموالية للحكومة. وأكثر المناطق تضررا من ذلك هي كتم وكبكابية وكورما وشنقل طوباية وطويلة وسورتوني في شمال دارفور، والجنينة وكرينيك وموريي في غرب دارفور، وزالنجي ونيرتيتي وطور في وسط دارفور. وفي تشرين الأول/أكتوبر، شهدت الحالة الأمنية في المناطق المحيطة بمخيم سيسي للنازحين، الواقع غرب الجنينة في غرب دارفور، تدهوراً شديداً حيث وردت تقارير تفيد بوجود مليشيات عربية مسلحة ووقوع اعتداءات على المزارعين من نازحي قبيلة المساليت، بمن فيهم النساء. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، يسّر حاكم ولاية غرب دارفور والزعماء المحليين إبرام اتفاق بين قبيلتَي المساليت والتاما واتعهّدوا بضمان تقديم الجناة إلى العدالة. وفي تشرين الأول/أكتوبر أيضاً، أدت سلسلة من الاعتداءات قام بها رعاة للإبل في منطقة طور بوسط دارفور إلى نزوح نحو ٢٠٠ شخص إلى مناطق نيرتيتي وكاس ونيالا بجنوب دارفور. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، دخل العديد من أفراد مليشيات قبيلة مهاريا على متن مركبات مزودة برشاشات مخيمَ كسَاب للنازحين، في شمال شرق منطقة كتم بشمال دارفور، متسبِّبين في انتشار الهلع بين الناس. وقبل ذلك بأيام قليلة، قام أفراد من قبيلة المهرية بإغلاق الطريق الممتدة من كتم إلى الفاشر احتجاجاً على اعتقال قائدهم على يد جهاز الأمن والمخابرات الوطني في وقت سابق من شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

١٥ - وتضرر كذلك الأمن الشخصي لمجتمعات النازحين المحلية من تزايد حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير المشروع، ولا سيما في جنوب دارفور وغربها. ففي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، مثلاً، أُلقي القبض على ما لا يقل عن ستة من قادة النازحين بتهمة تنظيم مظاهرة في الجنينة بغرب دارفور في اليوم السابق. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، استخدمت الشرطة في مخيم كاريو للاجئين، الواقع في غرب الضعين، بشرق دارفور، قوة مفرطة عند قيامها بتفتيش المخيم، حيث ألقت القبض على ١١ شخصاً من مواطني جنوب السودان خلال ذلك واتهمتهم بارتكاب جرائم مختلفة من ضمنها مقاومة الاعتقال وتخمير مشروبات كحولية. وصدرت أحكام على ثمانية أشخاص منهم بعد محاكمة سريعة وخضعوا للحبس الاحتياطي في سجن الولاية في الضعين. وفي ١ تشرين الأول/

أكتوبر، أُفرج عن أربعة من الأشخاص السبعة المتبقيين المعتقلين في مخيمات للنازحين في وسط دارفور بعد اجتماع مع المبعوث الخاص للولايات المتحدة إلى السودان وجنوب السودان في ٣١ تموز/يوليه، من الاحتجاز لدى جهاز الأمن والمخابرات الوطني، بينما نُقل الثلاثة الباقين من زالنجي إلى الخرطوم.

الجريمة واللصوصية

١٦ - سُجِّل ما مجموعه ٦٥٩ حادثاً من حوادث الإجرام و ١٢٢ حالة وفاة مقارنةً بما مجموعه ٥٧٠ حادثاً و ١١٠ حالات وفاة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت تلك الحوادث الاعتداء/التحرش (٢٠٦ حالات) وإطلاق النار (١٤٩ حالة) والقتل (٨٦ حالة) والسطو المسلح (٤٩ حالة) ودخول/اقتحام مباني الغير بدافع الإجرام (٤١ حالة) وسرقة الماشية (٤٣ حالة) والاختطاف (٣١ حالة) والشروع في السرقة (١٦ حالة) والتهديد بالعنف (١٤ حالة) والاعتداء/نصب الكمائن (٨ حالات) والنهب (٤ حالات) والحرق المتعمد (حالتان) وحوادث أخرى (١٠ حالات).

١٧ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً شنّ عدة هجمات على الجنود وأفراد الشرطة على أيدي الجماعات المسلحة المنظمة والمليشيات. فعلى سبيل المثال، اشتبكت قوة مشتركة بين الجيش وأفراد الشرطة أثناء إيفادها إلى منطقة أم تيرانت بشمال شنقل طوباية بشمال دارفور للتحقّق من إفادات عن إتلاف المحاصيل الزراعية هناك، مع رعاة من العرب في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، مما أسفر عن وفاة جندي وأحد الرعاة. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت مجموعة مسلحة بالاعتداء على نقطة تفتيش على الطريق الرابط بين الفاشر والخرطوم في قرية كاثكارا بشرق الفاشر، مما أدى إلى مقتل ثلاثة شرطيين وإصابة اثنين آخرين والاستيلاء على بنادق هجومية ورشاشات.

ثالثا - التطورات السياسية

عملية السلام في دارفور

١٨ - منذ توقيع حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي، في آب/أغسطس ٢٠١٦، على اتفاق خارطة الطريق الذي يرعاه فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، لم يُحرز أي تقدم ملموس في عملية السلام في دارفور بسبب استمرار الخلافات بين الأطراف على طرائق وقف أعمال القتال وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. وواصل فريق الاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة تعاونهما مع الأطراف سعياً

لتسوية خلافاتها، ولا سيما ما يتعلق منها بالدور المقبل لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور في المفاوضات وطرائق إفصاح حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي عن مواقعهما في دارفور.

١٩ - وبطلب من حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي وتأييدٍ من رئيس السودان، يعكف رئيس أوغندا، يووري موسيفيني، منذ أيار/مايو ٢٠١٦ على تيسير مفاوضات دارفور. وقد شكّلت الاجتماعات التي عُقدت مع قيادة حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي في كمبالا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر أساساً للمناقشات غير الرسمية. كما واصل رئيس تشاد، إدريس ديبي إتنو، انخراطه في الجهود المبذولة لحل أزمة دارفور حيث اجتمع مع قادة حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في برلين في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، قيل إنه حثهم خلالها على الانضمام إلى عملية الحوار الوطني في الخرطوم، الذي اختُتم قبل ذلك بيومين.

٢٠ - وإلى جانب عدم إحراز تقدم في عملية السلام، اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بورود أنباء تفيد بوقوع انقسامات داخل الحركات المسلحة. فإضافةً إلى الانقسام داخل جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد السالف الذكر، قام رئيس حركة العدل والمساواة، جبريل إبراهيم، في ١ كانون الأول/ديسمبر، بإعفاء أمين الحركة، أبو بكر حامد، من منصبه. وقد ذكرت مصادر إعلامية أن حامد الذي تربطه علاقات شخصية جيدة برئيس تشاد، كان حسبما قيل أكثر استجابةً لمساعي هذا الأخير الرامية إلى إقناع حركة العدل والمساواة بالانضمام إلى عملية الحوار الوطني. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، وإلحاقاً بالالتزام الذي قطعته حركة العدل والمساواة على نفسها عندما أعلنت من جانب واحد عن وقف أعمال القتال، أفرجت الحركة عن ٢٢ سجيناً من الجنود السودانيين وقادة حركة العدل والمساواة السودانية الأربعة الذين كانوا لا يزالون محتجزين لديها.

عملية الحوار الوطني

٢١ - في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اعتمدت الجمعية العامة للحوار الوطني، التي شارك فيها ٧٩ حزباً سياسياً و ٢٨ حركة مسلحة، وثيقة ختامية تتضمن ٩٨١ توصية، تولّت ست لجان صياغتها. وقد أوجزت الوثيقة نظام حُكم اتحادي ورئاسي، يقوم على برلمان مكوّن من مجلسين، مجلس النواب ومجلس الولايات، والفصل بين سلطات الحكومة الثلاث. وأيّدت كذلك مبادئ الديمقراطية وأكدت على مفهوم المساواة في المواطنة وتنوّع الهوية السودانية. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت أمانة الحوار الوطني الوثيقةَ إلى المجلس الوطني باعتبارها الأساس الذي يُستند إليه في وضع دستور دائم جديد في غضون ثلاثة

أشهر. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، حُلّت اللجنة التنسيقية العليا للحوار الوطني وأُنشئت لجنة جديدة لمتابعة تنفيذ الوثيقة.

٢٢ - وأشادت الحكومة وبعض بلدان المنطقة بالحوار الوطني باعتباره حواراً ناجحاً. غير أن جماعات المعارضة أبدت انتقادها لذلك قائلةً إن الوثيقة الختامية والكلمة التي ألقاها الرئيس في الجلسة الختامية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، رغم أنها تعيد تأكيد المبادئ العامة للحكم الرشيد والوحدة، تظل غامضة وذات منحى غير إلزامي بشأن مسائل رئيسية مثل الدستور الدائم، والحقوق السياسية، ودور الدوائر الأمنية، وتدابير التنفيذ. إضافةً إلى ذلك، تمسّك ائتلاف ''نداء السودان'' بموقفه بأن الحوار لا يشكّل عملية شاملة وتوافقية وفقاً ما اتُّفق عليه في اتفاق خارطة الطريق، وبأن استنتاجات ذلك الحوار لا يمكن إلا أن تشكل أساسَ عملية جديدة أوسع نطاقاً سيكون الائتلاف مستعدياً للانضمام إليها بشروط معينة.

٢٣ - وفي أعقاب اتخاذ الحكومة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر قراراً يقضي بخفض إعانات الوقود والكهرباء لمنع التضخم، اندلعت احتجاجات صغيرة في الخرطوم والفاشر ونيالا وأماكن أخرى عديدة. وقد ألقت السلطات القبض على ٢١ عضواً من أحزاب المعارضة، منهم رئيس حزب المؤتمر السوداني، الذي اتهمته بالتحريض على الإطاحة بالنظام. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، دعا نشطاء سياسيون إلى عصيان مدني جماهيري في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. كما أفادت بعض الأنباء بوقوع احتجاجات، تولى الطلاب قيادة معظمها، وبوقوع عمليات اعتقال قامت بها أجهزة الأمن الحكومية، في الخرطوم وأم درمان والفاشر وأماكن أخرى عديدة. ووردت أيضاً أنباء تفيد بأن موظفي جهاز الأمن والمخابرات الوطني قد أغلقوا المنافذ الإعلامية المنتقِدة لتدابير التقشف.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢٤ - في عام ٢٠١٦، قام الشركاء في المجال الإنساني بالتحقق مما عدده نحو ٠٠٠ ٩٧ شخص نزحوا في الآونة الأخيرة (٠٠٠ ٥٣ شخص في شمال دارفور، و ٠٠٠ ٢٩ شخص في جنوب دارفور، و ٠٠٠ ١٥ شخص في وسط دارفور)، وذلك أساساً نتيجة القتال في جبل مرة، فيما لم يتم التحقق من عدد إضافي يصل إلى ٠٠٠ ٨٨ شخص مبلّغ عنهم بسبب تعذر الوصول إلى المواقع المعنية. ولئن تلقى النازحون المساعدة الإنسانية الأساسية، فقد تم تحديد ثغرات في مجالات المياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية، والحماية، وسبل كسب العيش في بعض المواقع في شمال وجنوب دارفور.

٢٥ - وفي شمال دارفور، سُجل وصول ١٧ شخصاً آخرين من قولو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فيما لم يبلَّغ عن أي وافدين جدد في جنوب دارفور. وتم التحقق من أرقام النازحين في جميع مناطق النزوح المعروفة في جنوب دارفور، ما عدا في دريبات حيث واصلت الحكومة منع وصول العاملين في المجال الإنساني إلى نحو ٨٠٠ شخص. وفي وسط دارفور، تم التحقق من حوالي ٠٠٠ ٥ نازح في بلدة زالنجي و ٥٠٠ ١٠ آخرين في جلدو. وأشارت أنباء بعودة حوالي ٠٠٠ ٣٠ فرد، منهم ٠٠٠ ٢٥ فرد في قولو. وهناك أنباء غير مؤكدة تتحدث عن وجود ما يزيد على ٠٠٠ ٤١ من النازحين أو الأشخاص المتضررين في نيرتيتي وروكيرو وطور ودايا وسوق فانقا، فيما تفيد تقارير أخرى بنزوح ٠٠٠ ٤٥ شخص إضافي في منطقة بوري ووادي بوري.

خامسا - بيئة العمل

الهجمات على البعثة والقيود المفروضة على حركتها ومنعها من الوصول

٢٦ - استُهدف موظفو الأمم المتحدة وممتلكاتها في ٣١ حادثاً إجرامياً، شملت عمليتي اختطاف، وأربع عمليات سطو مسلح، وثماني عمليات اقتحام وسرقة، وحالتي تعدٍّ، وعشرة حوادث رشق بالحجارة، وحالة تهديد لموظف، وحالتي إطلاق نار/تخويف، وحالتي مراقبة عدائية، مقارنة بـ ١٩ حادثاً وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اختطف رجال مسلحون أربعة موظفين وطنيين على طول الطريق المؤدي إلى المعسكر الرئيسي للبعثة في نيالا وأطلقوا سراحهم في وقت لاحق من اليوم نفسه، بعد تجريدهم من ممتلكاتهم الشخصية في دوما، على بعد ٤٥ كيلومتراً شمال غرب البلدة. وفي اليوم السابق، اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني موظفاً وطنياً تابعاً للعملية المختلطة في نيالا بتهمة انتهاك مزعوم للأمن. وتتحاور العملية المختلطة مع الجهاز بشأن حالة هذا الموظف.

٢٧ - وحتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر، تعرضت العملية المختلطة لـ ٦٧ عملية منع لوصول العاملين إلى المناطق المقصودة أو تقييد مفروض على دورياتها البرية من قبل الحكومة ونازحين من الشباب في دارفور. ولئن استمر منع وصول البعثة إلى مناطق النزاع التي سبق الإبلاغ عنها داخل جبل مرة، فقد فُرضت قيود مماثلة على دورياتها في أعقاب العنف القبلي الذي وقع في قريضة بجنوب دارفور وفورو بورونغا بغرب دارفور، في ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي. وفي الفترة من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، فرضت حكومة ولاية دارفور الغربية قيوداً على الرحلات الجوية للبعثة وتنقلها براً من معسكرها في الجنينة

وإليه، مما أثر تأثيراً شديداً على عملياتها وسلامة وأمن موظفيها. وشهدت العملية المختلطة ٢٩ رفضاً لطلبات الإذن بالطيران، حدثت ٢٦ حالة منها في الحادث المذكور أعلاه في الجنينة. كما فرضت السلطات السودانية المزيد من القيود على الرحلات الجوية للبعثة اتخذت شكل عدم موافقة على الرحلات الجوية المباشرة بين مواقع الأفرقة في مختلف القطاعات وتضييق نطاق العمليات الجوية.

منع وصول الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والقيود المفروضة عليها

٢٨ - ظل انعدام الأمن يؤثر في الأنشطة الإنسانية في دارفور. ففي ٢٨ أيلول/سبتمبر، اختطفت عناصر من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد عاملَين في المجال الإنساني في سورتوني بشمال دارفور، واتهموهما بالتجسس لصالح الحكومة، قبل أن يفرجوا عنهما في اليوم نفسه. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، قامت الشرطة بمداهمة مخيم كاريو المنشأ حديثا في شرق دارفور دون إخطار مسبق للجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وأسفر كلا الحادثين عن توقف الأنشطة الإنسانية في المنطقة مؤقتاً. وفي سورتوني في شمال دارفور، تسببت التوترات القبلية في السد المتواصل للطريق إلى كبكابية، مما أعاق حرية حركة النازحين والحركة التجارية، وأثر في خدمات توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع في تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٩ - وظلت الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية تواجه عوائق بيروقراطية اتخذت شكل تأخير ورفض لتصاريح السفر داخل الولايات، ولا سيما نحو المناطق التي أفادت تقارير بأنه استوطن فيها نازحون متضررون من النزاع في جبل مرة. وظل الوصول إلى المناطق عبر خطوط التماس مستحيلا، وهو ما يتعذر معه بلوغ بعض المناطق في وسط وغرب جبل مرة، فيما ظل الوصول إلى مناطق أخرى من جبل مرة صعباً للغاية. ومن بين ٢١ طلباً للتقييمات المشتركة بين الوكالات في دريبات وغولو ونيرتتي وطور وجلدو وبوري ووادي بوري (وسط وجنوب دارفور)، رُفضت ثلاثة طلبات ولم يتم الرد بعد على ١٤ طلباً. ولئن تمت الموافقة على بعض الطلبات المتعلقة بوكالات بمفردها، فلم يشمل ذلك جميع القطاعات، إذ أن أنشطة الحماية، على سبيل المثال، واجهت تحديات. وغالباً ما تجرى البعثات في هذه المناطق تحت مراقبة حكومية شديدة. وعلاوة على ذلك، فإن التطبيق غير المتسق للإجراءات بين الولايات في دارفور، وبين مستوى الولايات والمستوى الاتحادي أثّر أيضاً في العمليات الإنسانية. ولا يزال طلب لإرسال بعثة مشتركة بين الوكالات إلى اللعيت بشمال دارفور، حيث، حسبما ما جاء في بعض التقارير، استوطن ما بين ٠٠٠ ٥ و ٠٠٠ ١١ لاجئ، لم يتخذ قرارٌ بشأنه منذ تموز/يوليه.

تأشيرات الدخول والتخليص الجمركي

٣٠ - منحت الحكومة ٥٥٧ تأشيرة للعملية المختلطة، منها ٣٣٠ تأشيرة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ٢٣ تأشيرة للموظفين الدوليين. ومن بين هذه التأشيرات، وافقت الحكومة على طلب واحد لإصدار تأشيرة لموظف لشؤون حقوق الإنسان، وكانت تلك أول تأشيرة تُمنح لقسم حقوق الإنسان في سنة واحدة. وحتى ٨ كانون الأول/ديسمبر، لا يزال ينظر في ١١٧ طلب تأشيرات من تلك الطلبات المقدمة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ومن بينها ٣٠ طلباً تتعلق بموظفين مدنيين. وانخفض معدل الشواغر في قسم حقوق الإنسان (٤٦ في المائة)، ومركز العمليات المشتركة (١٥ في المائة)، والاتصال والإعلام (١٢ في المائة)، وقسم حماية المدنيين (١١ في المائة)، فيما زاد المعدل في قسم الأمن والسلامة (١٦ في المائة).

٣١ - وأذنت الحكومة بدخول جميع شحنات حصص الإعاشة الـ ١٨٢ المعلقة، التي يجري نقلها إلى منطقة البعثة. غير أن ٢٥١ شحنة من المعدات المملوكة للأمم المتحدة والمعدات المملوكة للوحدات، لا تزال تنتظر التخليص الجمركي في بورتسودان وفي الخرطوم. ولا تزال معدات لوحدة طائرات الهليكوبتر العسكرية الصينية للخدمات تنتظر موافقة وزارة الخارجية منذ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، بينما ظلت السفينة التي تحمل هذه المعدات راسية في ميناء بورتسودان منذ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وتتراكم غرامات التأخر المستحقة عليها. وتشمل الشحنات الأخرى معدات اتصالات ومركبات وطابعات ونظماً لإدارة النفايات، وبعضها قد ظل معلقاً لمدة عام تقريباً. ولا تزال أوجه النقص في المعدات الناتجة عن ذلك تؤثر في قدرة القوات ووحدات الشرطة المشكلة على الاتصال وتسيير الدوريات وحماية المدنيين. كما أن الحكومة لم تمنح بعد العملية المختلطة شهادة الإعفاء من الضريبة المفروضة على السلع المستوردة بحراً لعام ٢٠١٦، مما أدى إلى تعقيدات وحالات تأخر في التخليص الجمركي للشحنات في الموانئ. وقد تم تقديم الطلب المتعلق بعام ٢٠١٧، لكن لا يزال لم يبت فيه. وعلاوة على ذلك، طلبت العملية المختلطة من الحكومة منحها إعفاء من القيود المفروضة حديثاً على استيراد المركبات التي عمرها أكثر من سنة واحدة وهي تنتظر رداً على طلبها.

سادسا - تنفيذ الولاية

ألف - تقديم الدعم لعملية سلام شاملة للجميع

الوساطة الرفيعة المستوى

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى عدة جولات من المحادثات والاجتماعات غير الرسمية بهدف سد الفجوة بين مواقف الحكومة وجماعات المعارضة، بما في ذلك الحركات المتمردة، بشأن المضي قدماً في العملية السياسية. ففي ١ تشرين الأول/أكتوبر، يسَّر فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ حلقة عمل لائتلاف نداء السودان في أديس أبابا لمناقشة طرائق مشاركته في الحوار الوطني. ووافق الائتلاف على أنه ينبغي أن يعقَد اجتماع تحضيري بين ممثليه والحكومة في أديس أبابا بعد التوقيع على الاتفاقات المتعلقة بوقف أعمال القتال وبإمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية في دارفور والمنطقتين.

٣٣ - وفي الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر، نظم فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ جولة من المشاورات غير الرسمية في أديس أبابا بين الحكومة والمعارضة شجع خلالها كلا الجانبين على تعديل نهجهما من أجل الحفاظ على الزخم الناتج عن التوقيع على اتفاق خارطة الطريق. وفي محاولة لكسر الجمود بشأن مسألة مواقع الحركات المسلحة، يسرت العملية المختلطة اجتماعاً بين خبراء من الجيش السوداني وحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، حضره أيضاً ممثلون عن فريق الاتحاد الأفريقي ومكتب المبعوث الخاص للولايات المتحدة للسودان وجنوب السودان في أديس أبابا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. غير أن الأطراف لم تتوصل إلى اتفاق بشأن تسلسل عملية الكشف عن المعلومات. وطيلة شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، عقد مبعوثون من مجموعة البلدان الثلاثة (النرويج، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية) أيضاً اجتماعات مع ممثلي الحكومة والحركات المسلحة لمناقشة سبيل المضي قدماً في محادثات السلام.

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٣٤ - عقب حل السلطة الإقليمية لدارفور رسمياً في أيلول/سبتمبر، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عينت الحكومة أميناً عاماً مؤقتاً لتنسيق عمل المؤسسات المتبقية المنشأة بموجب وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وهي مفوضية أراضي دارفور، ومفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين، ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، ومفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور، وصندوق التعمير والتنمية في دارفور. ومن المتوقع أن تنشئ الحكومة، في المستقبل

القريب، هيئة تخلف السلطة وتكون تابعة لوزارة الشؤون الرئاسية. وأبلغت الحكومة أيضاً العملية المختلطة بأنها ستبقي على صندوق التنمية الاجتماعية في دارفور، الذي أُنشئ من خلال البروتوكول الذي وقعته مع فصيل حركة العدل والمساواة الذي يقوده محمد بشر، وأنه ستُنشأ هيئة إضافية لتحل محل مكتب متابعة السلام في دارفور من أجل تقديم الدعم السياسي اللازم في هذا السياق.

٣٥ - وتجري العملية المختلطة حواراً مع الحكومة لتحديد طرائق لتواصل البعثة تقديم الدعم من أجل تنفيذ الأحكام المتبقية من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، التي يبقى الكثير منها حاسماً للتصدي للأسباب الجذرية للنزاع وعواقبه الرئيسية. وتشمل بعض الأحكام المتبقية الرئيسية المهام الطويلة الأجل المتعلقة بتوطين الرحل، وتحسين العلاقات بين المزارعين والرحل، وإصلاح التشريعات المتعلقة بالأراضي، وتقديم تعويض للنازحين واللاجئين وعودتهم، وتمكين عمل مؤسسات العدالة والمصالحة، وتحديد الأسلحة، ونزع سلاح المدنيين. وإضافة إلى التحديات العملياتية والسياسية، تظل إعلانات تبرع من المانحين الدوليين والحكومة لم يتم الوفاء بها سبباً رئيسياً لعدم تنفيذها.

٣٦ - ونظراً لقيود التمويل الكبيرة، فإن عملية الحوار والتشاور الداخليين في دارفور، التي كان يتوقع في البداية أن تجري في غضون ١٢٠ يوماً بعد توقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، قد تأخرت كثيراً. فحتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر، تم القيام بـ ٢٠ من بين ٢٦ مشاورة محلية مقررة في المرحلة الثانية من مراحل العملية الأربع. وناقش المشاركون الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بانعدام الأمن، وانتشار الأسلحة، وإدارة الأراضي، والتنمية والاقتصاد، والحوكمة وتعزيز سلطة الحكومة، وتمكين الإدارة الأهلية، وتشريد المدنيين، والعودة الطوعية للنازحين واللاجئين، والمصالحة. وحتى الآن، تم التوصل بمبلغي ٢,٧ مليون دولار و ٠٠٠ ٨٠٠ يورو من حكومتي السودان وقطر ومن الاتحاد الأوروبي، بينما يبقى مبلغ مقدر بـ ١,٤ مليون دولار غير مدفوع لإكمال العملية.

٣٧ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وبالتعاون مع مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكملت العملية المختلطة تسريح ٧٨٠ مقاتلا سابقاً من حركة التحرير والعدالة، وحركة العدل والمساواة/جناح السلام، وجيش تحرير السودان/فصيل مصطفى تيراب، وجيش تحرير السودان/الجناح الأم، وجيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة، وجيش تحرير السودان/القيادة التاريخية، والقوى الشعبية من أجل استعادة الديمقراطية في وسط دارفور. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت البعثة تسريح ٧٠٠ مقاتل سابق في الضعين بشرق دارفور.

كما واصلت إعادة الإدماج المجتمعي لـ ٧٠٠ مقاتل سابق كانت العملية المختلطة قد قامت بتسريحهم في شمال وغرب دارفور.

باء - حماية المدنيين

٣٨ - وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٩٦ (٢٠١٦)، واصلت العملية المختلطة تركيز أنشطتها على حماية النازحين والتصدي للعنف القبلي. وفي هذا السياق، وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، قامت العملية المختلطة بالتخطيط لأوضاع الحماية في ١٧٤ موقعاً من مواقع النازحين، بما في ذلك المخيمات ومواقع التجمع والمجتمعات المحلية. وأدت العملية إلى حساب الأعداد التقريبية للنازحين، وتحديد مشاكل الحماية الرئيسية، وقياس قدرات الاستجابة ومستويات الخطر. ودلّت نتائجها على ضرورة تكييف أنشطة الحماية مع المصاعب الخاصة التي تواجه المدنيين على المستوى المحلي، وكذلك مع ضعف النازحين من حيث أنشطة كسب الرزق، ومن ثم تطرقت إلى الديناميات القبلية. والعملية المختلطة والفريق القطري بصدد تحديد تدابير تخفيف إضافية لمعالجة هذه الشواغل، علاوة على آليات لاستكشاف ودعم عملية العودة الطوعية والمستدامة في هذا السياق.

توفير الحماية المادية

٣٩ - واصلت العملية المختلطة توفير الحماية المادية من خلال دوريات الجيش والشرطة لمنع وردع الحالات التي يكون فيها المدنيون مهددين بالعنف الجسدي، ولا سيما في مناطق النزوح الكبير، وللتصدي لهذه الحالات. وأجرت البعثة دوريات ليلية ونهارية داخل مخيمات النازحين ومواقع تجمعهم وخارجها، مع التركيز على تلك المتاخمة لمواقع أفرقتها. وساهمت العملية المختلطة أيضاً في منع نشوب النزاع القبلي من خلال التحاور المنتظم مع المجتمعات المحلية، باستخدام شبكات الإنذار المبكر بشأن مسائل الحماية والأمن، ومهام الرصد والتقييم التي يقوم بها الجيش والشرطة في الميدان، والدوريات المحددة الأهداف.

٤٠ - وفي سورتوني وطويلة، وهما منطقتان شهدتا مستوى كبيراً من النزوح نتيجة للقتال الذي دارت رحاه بين قوات الحكومة وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦، وفرت البعثة الحماية للنازحين على مدار الساعة، فيما تم رصد حالة الحماية في مخيمات النازحين الأخرى من خلال دوريات منتظمة. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، نجحت دورية تابعة للعملية المختلطة خصصت لموقع الفريق في سورتوني في الإفراج عن مدني اعتقله أفراد من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. وفي

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، حال جنود البعثة دون دخول نحو ٢٠ من أفراد الميليشيات المسلحة موقع تجمع النازحين في سورتوني للبحث عن جمال مسروقة.

٤١ - وفي المجموع، قامت العملية المختلطة بتسيير ٣٦٩ ٢٠ دورية عسكرية، بما فيها ٣١٨ ٧ دورية روتينية، و ٩٣٣ ٨ دورية قصيرة المدى، و ٤٠٢ دورية طويلة المدى، و ٣٨٩ ٢ دورية ليلية، إضافة إلى ٣٩٢ دورية لحراسة المهام الإنسانية، و ٨٧٦ عملية حراسة للعمليات اللوجستية والإدارية، زارت القرى ٣٠٠ ٦ مرة ومخيمات النازحين ومواقع تجمعهم ٤٩٧ ٢ مرة. وأجرى أفراد شرطة العملية ٧٧٩ ٥ دورية، مقارنة بـ ٠٥١ ٥ دورية في الفترة نفسها في عام ٢٠١٥، شملت ٠٢٧ ٣ دورية، لبناء الثقة إلى مخيمات النازحين و ٧٥٢ ٢ دورية لحماية النساء والأطفال المشاركين في أنشطة كسب العيش خارج المخيمات. ويمكن أن تعزى هذه الزيادة إلى تعزيز الموارد البشرية من حيث ضباط الشرطة الأفراد، إلى جانب تحسين التنسيق مع نظرائهم العسكريين. وظلت الدوريات تحافظ على بيئة آمنة ومستقرة وتردع أعمال العنف ضد السكان المدنيين.

تقديم الدعم اللوجستي والأمني للعمليات الإنسانية

٤٢ - حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وفرت العملية المختلطة ٢٤٨ عملية حراسة ذهاباً وإياباً للشركاء الذين يعملون على تقديم المساعدة الإنسانية ورصد الحالة الإنسانية والحالة المتعلقة بالحماية، أُنجز معظمها في وسط دارفور وشمالها. وتم توفير عمليات الحراسة هذه لجملة أمور منها توزيع الأغذية في أوساط الناس المتضررين من النزاع في جبل مرة (قولو وجلدو وروكيرو) ولبعثات تقييم الاحتياجات التي أوفدتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى جبل مرة.

تهيئة بيئة حمائية

٤٣ - واصلت العملية المختلطة، في إطار جهودها الرامية إلى تهيئة بيئة حمائية في دارفور، القيام برصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والعنف الجنسي والجنساني والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، والإبلاغ عن هذه الأمور والدعوة إلى منع وقوعها، وكذلك الحد من الخطر التي تشكله مخلفات الحرب من المتفجرات على المدنيين. وقدمت البعثة أيضاً الخبرة التقنية من أجل تعزيز قدرة المؤسسات الجنائية والقضائية، بطرق منها تدريب الشرطة وموظفي الإصلاحيات والموظفين القضائيين والمتطوعين في مجال الخفارة المجتمعية.

٤٤ - وأُبلِغ عنصر الشرطة في العملية المختلطة بما مجموعه ٥٤٤ قضية جنائية، مقارنة بـ ٤٤٨ قضية خلال الفترة نفسها في عام ٢٠١٥. وهذا ما أدى إلى إلقاء قوات الشرطة في البلد القبض على ٦٣ شخصاً في عام ٢٠١٦، مقارنة بـ ٩١ شخصاً في عام ٢٠١٥. وبغية تحسين الاحتكام إلى القضاء وسيادة القانون في دارفور، نظم ضباط شرطة العملية المختلطة التدريب في مجال بناء القدرات من أجل ٤١٥ من أفراد الشرطة السودانية، حيث ألقوا دروساً عن الاحتجاز ومعاملة المشتبه فيهم، ومخلفات الحرب من المتفجرات، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وخفارة المجتمعات المحلية، وإدارة النظام العام، والتحقيقات الجنائية الأساسية، وحقوق الإنسان، كما قاموا في الوقت ذاته بتدريب متطوعي الخفارة المجتمعية. وعززت هذه المبادرات العلاقة بين ضباط شرطة العملية المختلطة وضباط الشرطة الحكومية.

٤٥ - وفي إطار جهود منع الجريمة في مخيمات النازحين، شارك ٥٤٢ متطوعاً من متطوعي الخفارة المجتمعية في ٢٠٩ دوريات مشتركة. وعقدت العملية المختلطة أيضاً ٣٩٢ دورة للتوعية لفائدة النازحين بشأن المسائل المتعلقة بالجريمة والسلامة، وأجرت كذلك سبع حلقات عمل تدريبية لـ ٢٥٧ من النازحين والمتطوعين بشأن الخفارة المجتمعية، والسلامة على الطرق، وحقوق الإنسان، والمشورة بين الأقران. وقامت العملية المختلطة بزيارة مراكز الشرطة ومراكز الاحتجاز لرصد أحوال الأطفال في مراكز احتجاز الأحداث، بمن فيهم الأطفال الذين يعيشون مع أمهاتهم، وذلك في ١ ٥٣٨ مناسبة. وأجرت البعثة أيضاً ١٦ حلقة عمل لفائدة لـ ٧٢٤ نازحاً و ١٣ حلقة عمل لضباط الشرطة الحكومية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والمساواة بين الجنسين، والاستغلال والانتهاك الجنسيين. واستفاد ما مجموعه ٣ ١٣٧ من النازحين و ٢٢٥ من ضباط الشرطة في جميع أنحاء دارفور من دروس في تعلُّم اللغة الإنكليزية، مما أدى إلى تحسين التعاون بين ضباط شرطة العملية المختلطة والنازحين في تبادل المعلومات والإبلاغ عن الحالة الأمنية والعنف الجنسي والجنساني.

٤٦ - وفي أيلول/سبتمبر، انتهت البعثة من تجديد جناح النساء في سجن شلاح في الفاشر بواسطة مشروع سريع الأثر. وفي تشرين الأول/أكتوبر، تخرّج ستة سجناء من السجن نفسه من أول برنامج للتدريب على المهارات المهنية تدعمه العملية المختلطة، بينما تتواصل برامج مماثلة في الجنينة ونيالا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت العملية المختلطة ست حلقات عمل تدريبية في مجالي الإدارة والعمليات لفائدة ١٨٠ من موظفي السجون السودانيين، منهم ٥٠ امرأة. وبالإضافة إلى أنشطة الدعوة التي تقوم بها البعثة، أذنت السلطات بإنشاء محكمتين

جديدتين في كل من مستيري وكرينك بغرب دارفور، وهما منطقتان تتسمان بانعدام مؤسسات سيادة القانون الرسمية وشهدتا نزاعات قبلية في الآونة الأخيرة.

٤٧ - ووثّقت العملية المختلطة ١٠٦ حالات جديدة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، شملت ٢١٤ ضحية (منهم ٧ أطفال)، مقارنة مع ١١٧ حالة شملت ٣٠٣ ضحايا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتم توثيق ٢٩ حالة من حالات انتهاك الحق في الحياة شملت ٤٧ ضحية (منهم طفل واحد)، وبلغ عدد حالات انتهاك الحق في السلامة الجسدية ٣٩ حالة شملت ٧١ ضحية، وبلغ عدد حالات العنف الجنسي والجنساني، بما فيها حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات المتمثلة في الاغتصاب، ٢١ حالة شملت ٣٣ ضحية (منهم ٤ أطفال). إضافة إلى ذلك، تم توثيق ثمانية من حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني، شملت ٢٣ ضحية. ووقعت ثماني حوادث اختطاف شملت ٢٧ ضحية. وسُجلت حالة واحدة تتعلق بالاشتباكات القبلية بين أفراد من قبيلتي الزغاوة وأولاد زيد في غرب دارفور، وشملت ١٣ ضحايا. وتأكدت العملية المختلطة من وقوع ٥٩ من حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، شملت ١١١ ضحية، ولم تتمكن من التحقق من ٤٧ حالة أخرى شملت ١٠٣ ضحايا بسبب القيود التي تفرضها الحكومة على سبل الوصول إلى مناطق وقوعها. ومن بين ١٠٦ حالات أُبلغ عنها، أفيد بأن قوات الأمن الحكومية والجماعات المتحالفة معها مسؤولة عن ١٨ حالة شملت ٤٣ ضحية. أما الحالات المتبقية، وعددها ٨٨ حالة شملت ١٧١ ضحية، فيُزعم أن المسؤولين عنها مسلحون مجهولو الهوية، كثيراً ما يصفهم الضحايا بأنهم عرب. وفي أثناء اتصالهم بالعملية المختلطة، أبرز الضحايا، ومنهم أشخاص نازحون، عدم قيام الشرطة بفتح تحقيقات أو بإلقاء القبض على الجناة المزعومين. وظل الوصم بالعار في المجتمع وانخفاض نسبة الحالات المبلغ عنها يعيقان إمكانية اللجوء إلى القضاء، مما اضطر العديد من ضحايا العنف الجنسي إلى اللجوء إلى آليات التسوية التقليدية، التي كثيراً ما تولي الأولوية للحفاظ على التماسك الاجتماعي بدلا من تعزيز المساءلة الجنائية.

٤٨ - ووثقت العملية المختلطة أيضاً ادعاءات بوقوع انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، منها ٢١ من حالات القتل والتشويه بطلقات نارية وبالذخائر غير المنفجرة، وثماني حالات تعرضت فيها فتيات للاغتصاب، واثنتين من حالات الاختطاف، وثلاثاً من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم، وثلاثاً من حالات الهجوم على المدارس والمستشفيات. وفي شمال دارفور، لاحظت العملية المختلطة بقلق قيام الشرطة في الفاشر باحتجاز ١٥ طفلا لأجل مخالفات من قبيل السرقة والتغيب عن المدارس منذ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٠ تشرين

الأول/أكتوبر، أدانت المحكمة الجنائية العامة في الجنينة بغرب دارفور اثنين من الجناة الأحداث، يبلغان من العمر ١٧ و ١٦ سنة، بتهمة القتل العمد وحكمت عليهما بعقوبة إصلاحية مدتها خمس سنوات، وذلك دون حضور أخصائيين اجتماعيين، مما يشكل انتهاكاً لقانون الطفل لعام ٢٠١٠.

٤٩ - وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، واصلت العملية المختلطة مساعدة الحكومة على تنفيذ خطة العمل الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات الحكومية التي وُقّعت في آذار/مارس. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، في أعقاب تدخل الأمم المتحدة، أصدرت الحكومة عفواً رئاسياً فأفرجت عن ٢١ طفلا ادعت أنها ألقت القبض عليهم في اشتباكات مع حركة العدل والمساواة في عام ٢٠١٥. وتم تسليم أولئك الأطفال إلى اليونيسيف والمجلس القومي لرعاية الطفولة في الخرطوم، حيث قُدمت لهم خدمات إعادة الإدماج واقتفاء أثر الأسر والدعم في لم شملهم بها بالتعاون مع العملية المختلطة. وفي جنيف في ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ناقشت العملية المختلطة واليونيسيف مع حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي مزيداً من الخطوات الرامية إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعاها في اتفاقاتهما السابقة مع الأمم المتحدة بشأن إنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال في قواتهما. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت العملية المختلطة دورات تدريبية في مجالي حماية الطفل وحقوق الطفل للمؤسسات الوطنية والمجتمعات المحلية، استفاد منها ٨٣٩ مشاركاً (٣٦٨ من النساء و ٤٧١ من الرجال)، منهم ٦٨ من ضباط الشرطة و ٣٢ من الأفراد العسكريين و ٧٣٩ من النازحين وقادة المجتمعات المحلية. واستمر الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي والجنساني، التي اتخذت في الغالب شكل الاغتصاب أو محاولة الاغتصاب، مع ضعف ما يناسبها من آليات الانتصاف على المستوى الوطني. وواصلت العملية المختلطة تشجيع الضحايا على الإبلاغ عن الحالات ورصد القضايا الجارية لضمان مراعاة معايير حقوق الإنسان.

٥٠ - وظلت الذخائر المتفجرة تشكل خطراً أمنياً يتهدد المدنيين، إذ أسفرت عن مقتل ثلاثة أطفال وأدت إلى إصابة خمسة وامرأة واحدة بجروح خطيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعُثر على ٢٨٦ من الذخائر غير المنفجرة وتم تدميرها، وتم توفير التوعية بمخاطر الذخائر لـ ٢١ ٩٩٢ مستفيداً من السكان المحليين في المناطق المعرضة للخطر. وبالتعاون مع المركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام، أجرت البعثة تدريباً لثلاثة من أفرقة التطهير الوطنية في مجال التخلص من الذخائر غير المنفجرة. ولدعم المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، شيدت العملية المختلطة ستة مشاغل وقدمت معدات للتدريب المهني لضحايا

المتفجرات من مخلفات الحرب في جميع ولايات دارفور لفائدة ٣٥٠ من الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين.

جيم - الوساطة في النزاعات المحلية

٥١ - عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٦ (٢٠١٦)، واصلت العملية المختلطة تنفيذ الاستراتيجية الجديدة على نطاق البعثة للتصدي للعنف القبلي في دارفور. وقد أنشئت آليات داخلية وخارجية للتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وحكومات الولايات في جميع الولايات باستثناء شرق دارفور، التي تتواصل فيها المناقشات مع الحكومة والإدارات الأهلية. وأعرب حكام الولايات الأربع المتبقية عن التزامهم بقيادة هذه الجهود التنسيقية وبالتعاون مع البعثة والفريق القطري على وضع خطط عمل على مستوى الولايات، مع تحديد المجالات ذات الأولوية. وفي إطار وضع خطط العمل هذه، تقوم العملية المختلطة أيضاً باستعراض عمليات واتفاقات السلام المتعثرة وتجري الحوار مع حكومات الولايات بشأن كيفية دعمها.

٥٢ - وفي إطار الجهود المبذولة لمنع النزاعات خلال موسمي الهجرة والزراعة المستمرين، أجرت العملية المختلطة مشاورات بشأن ضرورة ضمان السلام والأمن عن طريق الحوار مع الجهات المعنية في دارفور وفي الخرطوم، بما في ذلك الإدارات الأهلية، ولجان التعايش السلمي والزراعة، والمزارعين والبدو الرحل، والسلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية. وفي حين أن مجتمعات الرحل والمجتمعات الزراعية أكدت على السواء أن منتديات الحوار وحلقات بناء السلام التي يسرتها البعثة أسهمت في تحسين العلاقات بين تلك المجتمعات، فقد أشارت تلك المجتمعات أيضاً إلى أن وجود رحل مسلحين بجوار المناطق الزراعية وافتقار الآليات المحلية لحل النزاعات للقدرات يظلان من المسائل الرئيسية المثيرة للقلق.

٥٣ - وقدمت العملية المختلطة دعمها إلى جهود المصالحة وعمليات السلام من خلال تيسير الحوار، والدعوة إلى مشاركة الحكومة وقادة المجتمعات المحلية بفعالية، وإيفاد بعثات بناء الثقة إلى مناطق النزاعات القبلية. وفي أعقاب الاشتباكات التي وقعت في قريضة بجنوب دارفور في تشرين الثاني/نوفمبر، قام فريق متكامل من العملية المختلطة بزيارات ميدانية إلى المنطقة لتشجيع المصالحة بين أهالي المساليت والفلاتة والرزيقات. وفي شرق دارفور والخرطوم، واصلت العملية المختلطة اتصالاتها بالحكومة وقادة قبيلتي المعاليا والرزيقات الجنوبية دعماً لجهود المصالحة التي تبذلها الحكومة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وبالتعاون مع المجموعات الشبابية المحلية، يسرت البعثة منتدياتٍ لبناء السلام في أبو جبرة وياسين بمشاركة المجتمع المحلي والجماعات النسائية والشبابية، عزز خلالها المشاركون التزامهم بتحقيق السلام والمصالحة. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، ناقشت العملية المختلطة حالة جهود المصالحة مع

حسبو عبد الرحمن، نائب رئيس الجمهورية، في الضعين، إلى جانب والي شرق دارفور، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، وزعماء القبائل، وغيرهم من ممثلي المجتمعات المحلية.

٥٤ - وفي جنوب دارفور، أوفدت العملية المختلطة بعثتي تقييم لرصد تنفيذ اتفاق شطّاية للسلام، الموقَّع بين قبائل بني هلبة والداجو والفور وخزام والمسيرية والزغاوة في آب/أغسطس، والذي حدد الحقوق في الأراضي وشجع عمليات العودة والتعايش السلمي واحترام سيادة القانون. وأبلغ قادة المجتمعات المحلية عن تحسُّن الحالة الأمنية في أعقاب نشر عدد إضافي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في المنطقة، بينما أشارت حكومة الولاية إلى دعمها المالي الرامي إلى تشجيع العودة الطوعية، وإعادة الأراضي إلى مالكيها الأصليين، وإصلاح البنى التحتية في المنطقة.

سابعا - نقل المهام الموكلة إلى فريق الأمم المتحدة القطري واستراتيجية الخروج

ألف - نقل المهام الموكلة إلى فريق الأمم المتحدة القطري والتعاون معه

٥٥ - وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٢٢٨ (٢٠١٥) و ٢٢٩٦ (٢٠١٦)، أحرزت العملية المختلطة بعض التقدم في نقل المهام تدريجياً إلى فريق الأمم المتحدة القطري الذي له ميزة نسبية فيها. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تم اعتماد برنامج مشترك لإرساء سيادة القانون في دارفور (٢٠١٦-٢٠١٩)، وحضر حفل التوقيع عليه في الخرطوم كبار المسؤولين الحكوميين وممثلو العملية المختلطة والفريق القطري. وعلى ذلك الأساس، يجري وضع الصيغة النهائية لمذكرة تفاهم بين العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستكمال تسليم المهام المتعلقة بالمساعدة القانونية بحلول تموز/يوليه ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة عقد اجتماعاتها الشهرية لوضع استراتيجية موحدة للتخطيط والتنفيذ وتبادل المعلومات بشأن البرامج المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويتمثل أحد المصاعب الكبرى في التغطية المحدودة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في معظم شمال دارفور، وغياب صندوق الأمم المتحدة للسكان من وسط وشرق وغرب دارفور، والتخفيضات الحالية التي طالت ميزانيات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٥٦ - وبعد الانتهاء من التقرير نصف السنوي عن تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، أنشئت فرقة عمل مشتركة جديدة بين مكتب المنسق المقيم والعملية المختلطة لوضع الإطار الاستراتيجي المتكامل المقبل بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧. وسيتزامن ذلك مع قيام فريق الأمم المتحدة القطري وشركائه بإعداد

إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة الاستجابة الإنسانية للسودان، مما سيمكن من كفالة التكامل بين عمليات التخطيط هذه.

باء - استراتيجية الخروج

٥٧ - عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٦ (٢٠١٦) وبيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في ١٣ حزيران/يونيه، تواصلت مناقشات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مع الحكومة بشأن الامتثال للنقاط المرجعية للعملية المختلطة، وبشأن استراتيجية الخروج ضمن إطار الفريق العامل المشترك. واجتمع الفريق العامل في الخرطوم في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره المؤرخ ٢٣ أيار/مايو. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت الآلية الثلاثية الأطراف على المستوى الاستراتيجي في الخرطوم وأُبلغت بتوصل الفريق العامل المشترك إلى توافق الآراء بشأن عدد من القضايا وبمناقشاته المتعلقة بطرائق استراتيجية الخروج وتوقيتها ونطاقها. واتفقت الآلية عندئذ على أن يستأنف الفريق مناقشاته ليتسنى إجراء مزيد من المشاورات بهدف اختتام أعماله لإعداد مشروع وثيقة ختامية. وعلى الرغم من أن الفريق اجتمع مرة أخرى في الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، فإنه لم يتوصل إلى توافق الآراء بشأن الخطوات العملية والطرائق اللازمة لتحقيق هذا الهدف. واتفق الفريق على إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة على المستوى الرفيع.

ثامنا - الجوانب المالية

٥٨ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٤/٧٠، مبلغاً قدره ٠٣٩,٦ ١ مليون دولار للإنفاق على العملية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وإلى غاية ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للعملية المختلطة ١٥٢,١ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٠٨٧,٩ ٢ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة عن الفترة الممتدة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بينما سُددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

تاسعا – ملاحظات

٥٩ – لقد تطور النزاع المسلح الدائر في دارفور كثيراً نتيجة النجاحات العسكرية التي حققتها الحكومة السودان ضد الحركات المسلحة، حيث انحصر القتال في جزء صغير من جبل مرة. واتخذت الحكومة أيضاً خطوات لتخفيف حدة التوترات القبلية وللحد من الإجرام، لا سيما في المراكز الحضرية. وفي المناطق التي توقف فيها النزاع المسلح الفعلي أو تضاءل، انخفض عدد المدنيين والمجتمعات المعرضين مباشرة لآثاره.

٦٠ – وعلى الرغم من تطور النزاع والهدوء النسبي الذي شهدته عدة مناطق في دارفور، تظل التظلمات البالغة الأهمية التي يعود إليها أصل النزاع دون معالجة، ويجب إيجاد حلول طويلة الأجل لتمكين النازحين من العودة الطوعية وللحد من العنف القبلي. وعلاوة على ذلك، لا يزال المدنيون معرضين لمخاطر جسيمة، منها الانتشار الواسع للأسلحة والإجرام والمنازعات القبلية وأنشطة الميليشيات المسلحة.

٦١ – وإني أرحب بإعلانات وقف إطلاق النار ووقف أعمال القتال الصادرة عن الحكومة والحركات المسلحة في تشرين الأول/أكتوبر. ومع إني أدرك استمرار الخلاف بين الأطراف بشأن عدة قضايا، فإني أحث الجميع على استئناف المحادثات المباشرة في أقرب وقت ممكن، وعلى اعتماد نهج مرن بهدف التوصل إلى اتفاق رسمي لوقف أعمال القتال، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، والتقدم بسرعة نحو إيجاد حل سياسي لهذا النزاع. وأهيب مرة أخرى بقادة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد إلى إثبات التزامه لأهل دارفور والانضمام إلى عملية السلام دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير.

٦٢ – وتظل عملية الحوار الوطني فرصة حاسمة لقيام السودان بمعالجة نزاعاته السياسية الداخلية. وإني أدعو الحكومة والمعارضة إلى مواصلة حوارهما والعمل من أجل إيجاد الحلول التوفيقية اللازمة للعمل على أن تشمل هذه العملية الهامة الجميع وتعكس آراء ورغبات جميع المواطنين السودانيين.

٦٣ – وعقب حل السلطة الإقليمية لدارفور بشكل رسمي، من المهم الإقرار بالجهود التي بذلتها الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور للوفاء بالتزاماتها بموجب ذلك الاتفاق. ومع ذلك، لم يُنفذ بعد عدد من أحكام الاتفاق المتعلقة بالتعويضات وعودة النازحين واللاجئين والعدالة والمصالحة ونزع السلاح، وكلها تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي حين أن العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري سيواصلان العمل مع الهيئات التي ستخلفهما، والتي تؤدي الآن مهامها تحت إشراف الرئاسة، وسيواصلان

دعمها، فإني أهيب بحكومتَي السودان وقطر والمجتمع الدولي إلى مواصلة التنسيق لتحقيق هذا الغرض وللوفاء بتعهداتهم المالية السابقة التي قطعوها لدعم وثيقة الدوحة.

٦٤ - ولا يزال انعدام اتفاق سلام شامل، والتركيز على الأعمال العسكرية وانتشار الميليشيات المسلحة على نطاق واسع، والافتقار إلى سياسة متماسكة وما يرتبط بها من تشريعات بشأن الوصول العادل إلى الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، كلها أمورٌ تؤجِّج النزاعات القبلية في دارفور. وتوقع هذه الحالات في براثن النزاعات في كثير من الأحيان في غياب الدعم الكافي لعمليات المصالحة واتفاقات السلام المبرمة في السابق. وإني إذ أحيط علماً بالجهود التي بذلها حتى الآن القادة المحليون وحكومات الولايات، أهيب بالحكومة وجميع أصحاب المصلحة في دارفور أن يواصلوا العمل مع العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري في سبيل تعزيز منع نشوب النزاعات القبلية والتخفيف من حدتها ومعالجة أسبابها الجذرية.

٦٥ - ولا تزال محنة أكثر من ٢,٦ مليون من النازحين في دارفور تشكل مدعاة للقلق الشديد. وإني أكرر دعوتي للحكومة لتعمل مع مجتمعات النازحين والعملية المختلطة والجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على تحسين ظروف عودتهم أو إعادة توطينهم طوعاً وبأمان وكرامة. وإني أدعو أيضاً الحكومة إلى كفالة وصول أفراد العملية المختلطة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، دون قيود، إلى المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع للاضطلاع ببعثات الرصد والتحقق وتقديم المساعدة الإنسانية.

٦٦ - ويساورني بالغ القلق من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات المرتكبة ضد المدنيين في دارفور، ولا سيما النازحين والنساء والأطفال. وإن ضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتصدي للإفلات من العقاب عنصران حاسمان في تحقيق السلام المستدام. ولذلك، أحث الحكومة على العمل على إرساء دعائم القانون والنظام وتعزيز المساءلة من أجل تهيئة بيئة توفر الحماية للجميع. وأدعو الحكومة أيضاً إلى كفالة بذل جهود نزع السلاح لفائدة جميع المدنيين بغض النظر عن انتماءاتهم، واتخاذ تدابير محددة لضبط أو حل الميليشيات التي أصبحت أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن بالنسبة للسكان المدنيين.

٦٧ - ولا يزال التأخر في التخليص الجمركي للمعدات المملوكة للأمم المتحدة والمعدات المملوكة للوحدات في بورتسودان يعيق قدرة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للعملية المختلطة على الاضطلاع بولايتهم على نحو فعال. وعلى الرغم من التقدم المحرز في إصدار التأشيرات لبعض الأفراد، يساورني القلق من كون الحكومة لم تمنح خلال السنة الماضية إلا تأشيرة واحدة لقسم حقوق الإنسان، ومن معدل الشواغر البالغ نسبة ٤٦ في المائة.

وإني أهيب بالحكومة، بما يتسق مع التزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات، أن تتخذ خطوات عاجلة لرفع جميع القيود المتبقية المفروضة على عمليات العملية المختلطة.

٦٨ - وختاماً، أود أن أعرب عن امتناني لكل من الممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك، مارتن أوهوموبي، وقادة البعثة وجميع أفراد العملية المختلطة، وفريق الأمم المتحدة القطري، وشركاء العمل الإنساني الذي يواصلون العمل بلا كلل من أجل تحقيق السلام المستدام في دارفور في ظروف كثيرا ما تكون بالغة الصعوبة. وأود أيضاً أن أثني على مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، نيكولاس هايسوم، وعلى الرئيسين السابقين ثابو مبيكي وعبد السلام أبو بكر من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، على التزامهم الثابت بتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في السودان.

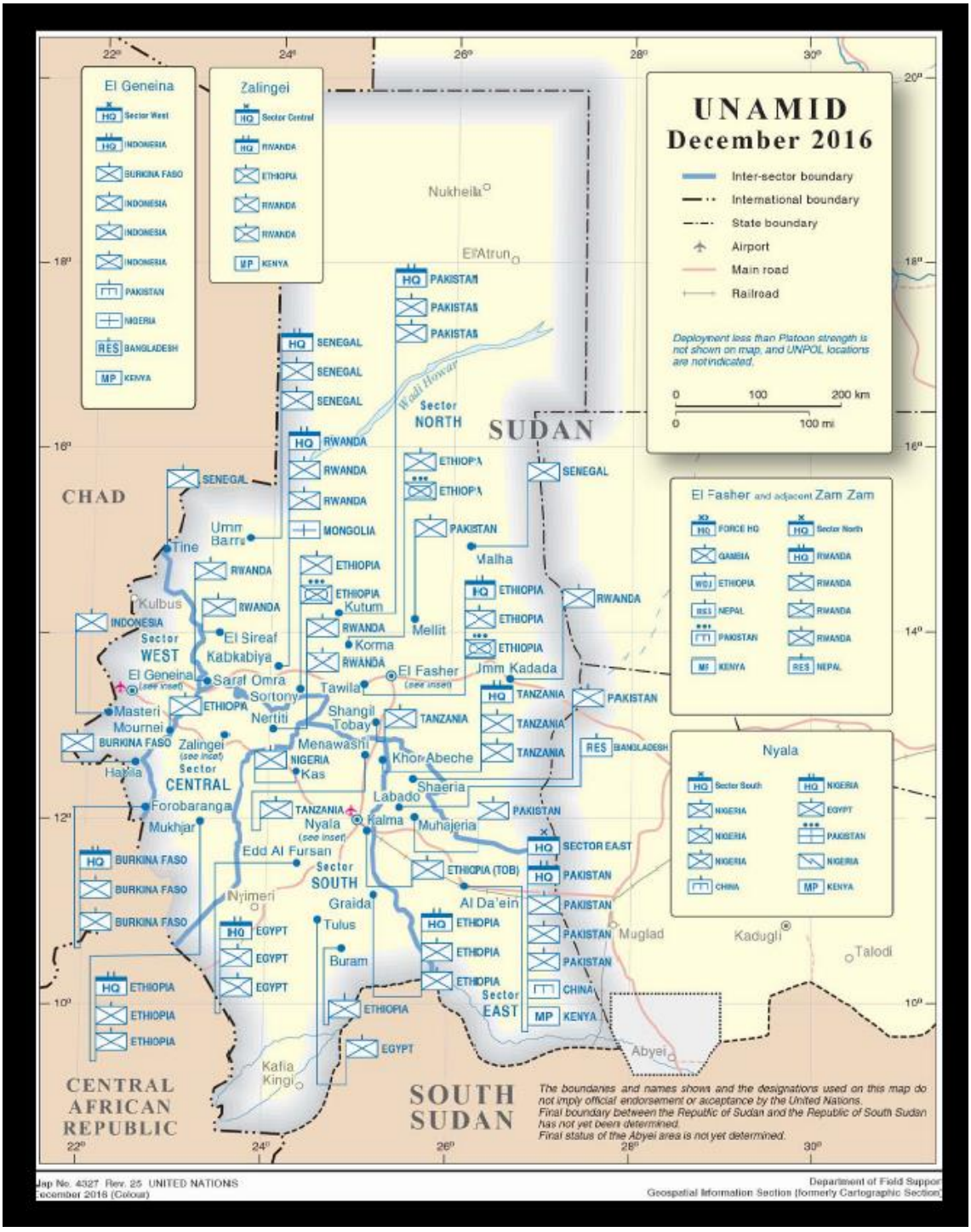
UNAMID
December 2016
Inter-sector boundary
International boundary
State boundary
Airport
Main road
Railroad
Deployment less than Platoon strength is not shown on map, and UNPOL locations are not indicated.
0 100 200 km
0 100 mi
El Geneina
Zalingei
El Fasher and adjacent Zam Zam
Nyala
Sector WEST
Sector CENTRAL
Sector NORTH
Sector SOUTH
Sector EAST
SUDAN
CHAD
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SOUTH SUDAN
Nukheila
El Atrun
Wadi Howar
Umm Barru
Tine
Kulbus
El Sireaf
Kabkabiya
El Geneina
Saraf Omra
Sortony
Masteri
Mournei
Hashaba
Forobaranga
Mukhjar
Nertiti
Kutum
Korma
Tawila
Mellit
El Fasher
Jmm Kadada
Shangil Tobay
Menawashi
Kas
Zalingei
Khor Abeche
Shaeria
Labado
Kalma
Muhajeria
Nyala
Edd Al Fursan
Nyimeri
Graida
Tulus
Buram
Kafia Kingi
Malha
Al Da'ein
Muglad
Kadugli
Talodi
Abyei
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
Final status of the Abyei area is not yet determined.
Map No. 4327 Rev. 25 UNITED NATIONS
December 2016 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)